

# وبعدين!...

## إبراهيم الامين

مدارة الكلام واللعب على الألفاظ ومرعاة هذا أو ذاك؟ وكيف يمكن فوق كل ذلك، تحمل هذا القدر الكبير من النزق؟ نزق لا يتصل بسلوكيات فردية، بل بعقلية لا

تريد أن تتغير. بعقلية تقول لكل الآخرين: روحوا بلطوا البحر! منذ الانتخابات البلدية الأخيرة، ثم الانتخابات النيابية، ثم المؤتمرات الحزبية الداخلية، يرفض قادة حركة أمل الإقرار بأن شيئاً تغيّر في المزاج العام. ليس المزاج العام في البلاد، بل المزاج العام في البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها الحركة. يحقّ لنبيه بري أن يغضب لأن البعض مزق صوروه في بعض مناطق الجنوب، لكن، هل حاول

الحصول على إجابة من الذين مزقوا الصور؟ أم سيظل أسير رواية عن «اليساريين الحاقدين» أو «بقايا الإقطاع الأسعدي» أو.. أو؟ ما حصل أمس في منطقة الجناح في بيروت، قرب مكاتب مجلس الجنوب، لن يكون له حساب. لن تخرج مؤسسة رسمية أو قضائية أو أمنية أو حزبية أو شعبية تحاسب من قام بهذا العمل الجبان. هذا العمل الممزق، الذي لا يصدر إلا عن أشخاص

يموتون رعباً في داخلهم، حتى ولو ارتفع صوتهم إلى أعلى من صوت المآذن. ما حصل أمس هو تعبير عن رغبة شديدة وعميقة بعدم الإقرار بضرورة التغيير. وهنا أصل المشكلة.

ما حصل أمس في منطقة الجناح في بيروت، قرب مكاتب مجلس الجنوب، لن يكون له حساب. لن تخرج مؤسسة رسمية أو قضائية أو أمنية أو حزبية أو شعبية تحاسب من قام بهذا العمل الجبان. هذا العمل الممزق، الذي لا يصدر إلا عن أشخاص يموتون رعباً في داخلهم، حتى ولو ارتفع صوتهم إلى أعلى من صوت المآذن. ما حصل أمس هو تعبير عن رغبة شديدة وعميقة بعدم الإقرار بضرورة التغيير. وهنا أصل المشكلة.

تتعلق حصراً بالكرامة الفردية أو الشخصية، ولا بالحرّيات التي تحتاج الى منظومة متكاملة حتى تصير حقيقة. لن ينتظر أحد بيانات أو إعلانات أو تعاطفاً من هذا أو ذاك. ولن ينتظر أحد نتائج من قوى الأمن أو القضاء أو الجيش أو مخفر الحي. ولن تخرج غداً الجماهير معلنة المعركة الفاصلة في الشوارع والأزقة. لكن ما يجب الالتفات إليه، هو ببساطة، القيمة الأخلاقية عند البشر.

## المشهد السياسي

### لماذا لا تستردّ الحكومة مشروع الموازنة؟

# «بيان ماكنزي» الوزاري: خطة طوارئ لخمسة أشهر

و صندوق النقد الدولي، عملياً، بدأت هذه المؤسسات سريعا الشواصل مع الحكومة الجديدة، فاستقبل دياب وفداً من البنك الدولي برئاسة المدير الإقليمي ساروج كوماراجاه في حضور وزير المال غازي وزي، حيث جرى عرض لمجمل القضايا المالية والاقتصادية في لبنان. وكان كوماراجاه قد أعرب، بعد لقائه وزير المال، عن «استعداد البنك الدولي لمساعدة لبنان في ظل الظروف المالية»، وأكد على أهمية إيجاد «الحلول المناسبة للمشاكل التي تمرّ بها البلاد، ليتمكن لبنان من تجاوز الأزمة الاقتصادية والقيام بالإصلاحات اللازمة لدفع عجلة الاقتصاد».

وكذلك، أعلنت وزارة المال أن وزي سيلتقي، اليوم، مسؤول صندوق النقد الدولي سامي جدع، وبمجرد الإعلان عن هذا اللقاء، هوت السندات السيادية للبنان المقومة بالدولار بما يصل إلى 2,7 سنت، بالرغم من أن جدع ليس المعنى بالفاوض في قضايا تتعلق بإعادة هيكلة الدين العام أو تقديم البرامج الإنقاذية.

وعلى أثر البلبلة التي رافقت الإعلان عن الزيارة، أوضح «مصدر مطلع» لـ«رويترز»، أنها «مجرد زيارة ودية لمقابلة الوزير الجديد». وأضاف المصدر «هذه ليست زيارة رسمية للصندوق. هي زيارة ودية من مكتب المدير التنفيذي الذي يمثل لبنان في مجلس الصندوق للمقاء الوزير الجديد».

وكانت وزيرة الإعلام منال عبد الصمد قد رفضت في المؤتمر الصحافي الذي تلا اجتماع اللجنة تحديد موعد لانتهاه مناقشة البيان الوزاري وإقراره. وقالت «لا يزال أمامنا من المهلة القانونية 28 يوماً، لكننا نعمل بسرعة كبيرة، ودون تسرع، في دراسة المواضيع وإعداد البيان، وبالتالي لا نعدّ أياماً أو ساعات فنحن نعدّ الدقائق للانتهاه من إعداد البيان في أسرع وقت ممكن، لأن الظروف الخارجية والداخلية ضاغطة والأزمة تتفاقم ونحن نعلم ليلاً ونهاراً حتى نستطيع إنجازها».

## صندوق النقد والبنك الدولي يستطلعان توجهات الحكومة

زمني لبرنامج عمل الحكومة، أكدت مصادر مطلعة على الحكومة ستضمّن بيانها حديثاً عن «خطة طوارئ لخمسة أشهر»، تلتزم فيها بتنفيذ إجراءات تمهّد لتحويل الاقتصاد إلى منتج، علماً بأنه كان لافتاً تضمّن المسودة، في هذا السياق، خلاصات من دراسة شركة «ماكنزي» التي تضع خطة تستطيع أن تحقق أيضاً أهداف الدولة، وأن تضع خطوطاً عريضة للمبادئ التي تسير عليها، ومن الأکید أن مجلس النواب سيمتحن الخطة أو لا، في ضوء المعطيات التي تضعها، فهدفنا قدر الإمكان أن نضع «سيدر» سيكون خارج خطة الحكومة، كما لا يعني عدم الاسترشاد بتقارير الجهات المانحة والبنك الدولي

بدأت الحكومة عملها.

اولك الوعود بيان وزاري

قابل للتنفيذ لا حبراً على ورق.

كذلك تصم

الحكومة لنفسها مهلة

5 اشهر لاعداد اجراءات

الخروج من الازمة واكتساب

الثقة الداخلية والخارجية.

لكن، هارشح عن مسودة

البيان الوزاري يكشف ان جزءا

لا باس به منه منسوخ من

خطة «ماكنزي»، في ظل

إصرار الحكومة على عدم

استرداد مشروع الموازنة

صحيح ان الحكومة لم تنل الثقة لتبدأ عملها بعد، وصحيح أيضاً أنه لم يعض اسبوع على تأليفها، إلا أن ما بدأ يظهر إلى العلن من «نوابها» لا يبشّر بالخير. قبل تفاصل مسودة البيان الوزاري، لا بد من طرح عدد من الأسئلة:

لماذا لا تريد الحكومة استرداد مشروع الموازنة من المجلس النيابي وإعادة دراسته وتقديم موازنة مختلفة عن سابقتها؟

كيف يمكن لحكومة تريد تحقيق إصلاحات في مواجهة مطالب الناس وأزمة البلاد أن تعمل وفق موازنة أعدها حكومة تغفل القوى المشكوك في أهليتها لإدارة الدولة والمسؤولة عن قسم كبير من الخراب؟

كيف يمكن لوزير المالية أن يقرر من تلقاء نفسه أن الموازنة لن تعود إلى الحكومة وأن على الحكومة السير بها من دون مراجعة؟ وهل يقبل رئيس الحكومة بالامر ويحتفل بنتائج موازنة لم يكن له أي علاقة بتحديد أبعادها؟

من قال إن السياسات المالية والنقدية يجب أن تبقى على ما هي عليه؟ وما هي أجندة وزير المال الجديد؟ هل ويلفت سليمان السليمان إلى أن «جزءاً من المعتقدين علينا أمام مجلس الجنوب هم أنفسهم الذين اعتدوا علينا أيضاً عند اعتصامنا أمام مبنى أوجيرو»، ويشير شباب الائتلاف إلى أن «مليشيات الذئاب فاقدي الأخلاق الذين يعتاشون على الزبائنية والولاء الأعمى للزعيم والطائفة لن تردعنا»، وهم يصدد إجمال تحركاتهم: من ملف الاتصالات وأوجيرو إلى اجتماع الهيئات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة، إلى الإدارات المركزية للمصارف والمصرف المركزي والمرفأ والهيئات الرقابية. ويفترض بالفيديوات التي انتشرت ويظهر فيها المعتدون مكشوفى الأوجه وبصورة واضحة أن تكون بمثابة إخبار إلى القضاء والأجهزة الأمنية. وهي أول امتحان تخضع له الحكومة، وخصوصاً لوزيري الداخلية محمد فهمي والعدل صاري كلود نجم اللذين اكدا ملاحقة المعتدين، فإما أن يخضع كما سابقهما، لحكم «البلطجة» أو ينجح بالفعل للمواطنين أن يملكائهم الوثوق بالقوى الأمنية عبر اعتقال الفاعلين ومحزضهم، وإجابتهم على القضاء.

## أحرف عجم «قبضة الثورة» في الطبيعة

بمناسبة مرور مئة يوم على انطلاق الانتفاضة الشعبية، رفع حراك النبطية أمس مجسماً لـ«قبضة الثورة» في ساحة خيمة الاعتصام المفتوح قرب السرايا. ووسط طوق أمني مشدد من قبل الجيش اللبناني، تجمع العشرات في الساحة من حراك النبطية وحاصبيا وصور وكفرمان. ورافق الاحتفال أجواء توتر وترقب بعد انتشار دعوات لتجمع معارض استنكر رفع القبضة. وسرت شائعات مكثفة عن تحضّر مجموعات لهجامة المظاهرين وتكسير مجسم القبضة، ما دفع بالقوى الأمنية إلى تشديد الإجراءات الأمنية في محيط الحراك والمنازل المؤدية إليه. وبالتزامن مع الاحتفال، تجمع عدد من الشبان قبالة الخيمة وتعدوا بإزالة القبضة وهدفوا بشعارات مؤيدة للرئيس نبيه بري، وليلاً، أقدم مجهولون على إحراق الجسّم!

## الخبائر هي من أبلغت الشباب بضرورة البقاء داخل المركز لأن عشرات الدراجات النارية تجول أمام المركز وتحاصره. انتظر هؤلاء حوالي الساعة قبل وصول سيارات للجيش والدرك، فخرجوا بمواكبة أمنية من مركز حركة الشعب إلى العازارية. وكان للتلغزيون الدان بي أن» الحرارة بأن يعدّ تقريراً في نشرة أخباره المسائية أمس يحوّر فيه الحقائق، متهماً الشباب العزل بحمل السكان وضرب الأهالي. غداة العرض لضرب بالآلات الحادة، أصدر «ائتلاف بناء الدولة» بياناً شرح فيه ما حصل: «وصلنا إلى رأس الطريق المؤدي إلى مجلس الجنوب وترجلنا من الباص، تجنّع علينا حرس مجلس الجنوب من ميليشيات حركة أمل، بأوامر من قبائل قبائل كما أعلنوا هم أنفسهم، وأنهاروا ضرباً بالعصي الغليظة على الرأس والجسم كما استعملوا السكان والشفرات الحادة. لم يتوانوا عن ضرب النساء ضرباً مبرحاً ولم يتوانوا عن التجمهر أكثر من 8 أشخاص على كل شخص منا وضربنا بالعصي الغليظة (...) ظلوا يطاردوننا إلى المباني المحيطة التي سعينا إلى التواري فيها ولم نقدر على الخروج إلا بعد وصول

دورية للمخابرات وأخرى قوى الأمن لإخراجنا من الكمين المحكم». وأعلنوا أن «أي سكين غدر يتعرض له أي نائر من ثوار ائتلاف بناء الدولة أو أي اعتداء يكون على الأبنية التي أوّنا هو بمسؤولية رئيس مجلس النواب نبيه بري شخصياً». من جانبه، رفض المحامي شريف سليمان تسجيل محضر فوري في مقر حسن «لأن المنطقة غير آمنة، لكنني أبلغت مدعي عام التمييز فحوّله بدوره إلى المعلومات حيث فتح التحقيق، وجرى إبلاغنا بالقبض على اثنين من المعتدين». ويلفت سليمان إلى أن «جزءاً من المعتدين علينا أمام مجلس الجنوب هم أنفسهم الذين اعتدوا علينا أيضاً عند اعتصامنا أمام مبنى أوجيرو»، ويشير شباب الائتلاف إلى أن «مليشيات الذئاب فاقدي الأخلاق الذين يعتاشون على الزبائنية والولاء الأعمى للزعيم والطائفة لن تردعنا»، وهم يصدد إجمال تحركاتهم: من ملف الاتصالات وأوجيرو إلى اجتماع الهيئات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة، إلى الإدارات المركزية للمصارف والمصرف المركزي والمرفأ والهيئات الرقابية. ويفترض بالفيديوات التي انتشرت ويظهر فيها المعتدون مكشوفى الأوجه وبصورة واضحة أن تكون بمثابة إخبار إلى القضاء والأجهزة الأمنية. وهي أول امتحان تخضع له الحكومة، وخصوصاً لوزيري الداخلية محمد فهمي والعدل صاري كلود نجم اللذين اكدا ملاحقة المعتدين، فإما أن يخضع كما سابقهما، لحكم «البلطجة» أو ينجح بالفعل للمواطنين أن يملكائهم الوثوق بالقوى الأمنية عبر اعتقال الفاعلين ومحزضهم، وإجابتهم على القضاء.

## «ائتلاف بناء الدولة» حثك مسؤولية الاعتداء لكك من بري وقبائل



(علي حشيش) (علي حشيش)

يد إحدى الشباب وتعرض نحو 10 غيرهم لرضوض قوية نتيجة الهجمة والوحشية. لا يدري أحد هنا سزّ انسحاب سيارة الدرك التي كانت حاضرة عند وصول في ظهره، ضرب شiban بالعصي على رؤوسهم ووجوههم، كسّرت

وقسم أدخله الأهالي إلى منازلهم، فيما ركب البعض في سيارات المارة للفرار. لحقهم «البلطجية» إلى داخل الأبنية وركضوا وراءهم وعمدوا إلى تراجع الشباب وتفزّقتهم، اختبأ قسم منهم داخل الأبنية وقسم داخل الجمع التجاري المحاذي للموقع

بالإشارة إلى بعض الشبان وإعطاء الأوامر للمعتدين: «جيبولي هيدا واضربوه» وسط صراخ المحيطين به: «نبيه بري... إمتاكن». ورغم تراجع الشباب وتفزّقتهم، اختبأ قسم منهم داخل الأبنية وقسم داخل الجمع التجاري المحاذي للموقع

«نحن حركة أمل يا كلاب»، صرخ عناصر بوجه الشباب العزل الريفيين في الاعتصام أمام صندوق مجلس الجنوب في الجناح قبل ان يعتدوا عليهم بالضرب بواسطة العصي والسكاكين والشفرات. الصوة الامنية غابت عن الحدث رغم إبلاغ «ائتلاف بناء الدولة» لها بالشاط. فيما تخوض حكومة الرئيس حسام دياب أول امتحان لها اليوم: إما القبض على «الزعران» او حماية البلطجة

## رأس إبراهيم

كان من المفترض لائتلاف بناء الدولة الذي يضم نحو 14 مجموعة: أبرزها: حركة الشعب، شباب المصرف، الحركة الشبابية للتغيير، الحزب القومي - الانتفاضة، اتحاد الشباب الديموقراطي، الشعب يقاوم الفساد، تجتمع الشباب المدني، دنيا وطن، بلا اسم، وغيرهم، أن يحتفلوا بذكرى مرور المئة يوم على انتفاضة 17 تشرين بجولة كشف حساب على مزاريب الهدر: من مجلس الجنوب إلى مجلس الإنماء والإعمار، مروراً بصندوق المهجرين إلا أن أعضاء الائتلاف الذين تجمعوا عند مبنى العازارية في وسط بيروت وانطلقوا بباص واحد من هناك نحو مجلس الجنوب في الجناح، تعرّضوا لاعتداء بالضرب من مناصرين لحركة أمل. بدا الأمر سوراليا في اللحظات الأولى، إذ ما كاد الشباب يترجلون من الباص لرفع اللافتات، حتى انقض عليهم «بلطجية» الحركة من دون أي مبرر.

لم يحتج هؤلاء إلى سؤال الشبان المستترسبين الراضين نحوهم عن هويتهم. فالزعران لا يستحون ولا يخطون أوجههم، بل يصرخون بأعلى صوتهم «نحن حركة أمل يا كلاب... إنتو عارفين لوين جابين. هيدا صندوق المقاومة، صندوق الشهداء»، ليبدأوا بعدها بضرب الشبان والشبان بالعصي والسكاكين والشفرات.

يقول المحامي شريف سليمان الذي أصيب في رأسه، إنهم تعرضوا «للتهديد والشتم والضرب المبرح بغياب العناصر الأمنية التي كنا قد أبلغناها بشناطنا. كما أن الكاميرات نقلت مسيرتنا من أمام العازارية في موازاة انتشار الدعوات على صفحات التواصل الاجتماعي». بعدها ظهر أحد المسؤولين عرّف عن نفسه وشرع

(هيلم الموسوي)

